عن عام 2024.. بارتفاع 12٪ على أساس سنوي.. وتعادل 52٪ من صافي الأرباح المحققة

776 مليون دينار توزيعات 8 بنوك.. نقداً

- 3,4 مليارات دينار قفزة بالقيمة السوقية لأسهم البنوك بالبورصة لتسجل مستوى قياسياً عند 30,5 ملياراً
- 7,2٪ نمو إيرادات التشغيل إلى 3,93 مليارات دينار.. و23٪ زيادة بالمخصصات إلى 454 مليوناً
- 1,63 مليار دينار صافي الإيرادات التشغيلية لـ«بيت التمويل».. يليه البنك الوطني بـ 1,25 مليار
- 70,7 مليار دينار محفظة القروض لدى البنوك بنهاية 2024.. و2,91 مليار صافي إيرادات الفوائد

المحلل المالي

ارتفعت قيمة توزيعات الأرباح النقدية على مساهمي 8 بنوك كويتية بنسبة 12٪ لتصل إلى 776 مليون دينار بنهاية 2024، إذ أظهرت البيانات المالية المجمعة لتلك البنوك، أن قيمة تلك التوزيعات النقدية تعادل 52٪ من صافي أرباحها.

وبحسب رصد أعدته «الأنباء» حول البيانات المالية المجمعة للبنوك المحلية خلال العام الماضي، تبين أن الأداء المالي لمعظم المصارف في تحسن مستمر، حيث لايزال القطاع يستفيد من أسعار الفائدة المرتفعة، وحجم النمو في سوق الائتمان المحلي.

وبالتزامن مع هذه النتائج الإيجابية، شهدت أسهم البنوك المحلية ارتفاعات قوية بقيمتها الرأسمالية السوقية في بورصة الكويت منذ بداية العام الحالي، حيث زادت بنسبة 12,5٪ وبقيمة 3,4 مليارات دينار، لتسجل مستوى قياسيا عند 30,5 مليار دينار، وأيضا ارتفعت جزئيا تقييمات القطاع المصرفي بالبورصة، ليتداول حاليا عند مضاعف سعر إلى الربحية لفترة الـ12 شهرا الأخيرة 19 مرة، بينما سجل العائد النقدي للقطاع معدل 2,7٪ ويتداول عند مضاعف سعر إلى القيمة الدفترية 2,17 مرة.

وأعلنت كل البنوك الكويتية عن بياناتها المالية عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2024 باستثناء البنك التجاري الذي لم يعلن عن نتائجه حتى الآن، فيما وزع كل من بيت التمويل الكويتي وبنك الكويت الوطني أرباحاً نقدية عن فترة النصف الأول من العام الماضي.

وبنظرة مقربة، حققت البنوك الـ8 نموا بنسبة 2,5٪ في صافي أرباحها عن العام الماضي لتبلغ نحو 1,5 مليار دينار، بالمقارنة بـ1,47 مليار دينار خلال عام 2023، لتواصل بذلك البنوك المحلية تسجيلا على مستويات الأرباح السنوية الصافية في تاريخها.

وتصدر بيت التمويل الكويتي البنوك المحلية من حيث صافي الأرباح المحققة خلال العام الماضي، حيث سجلت أرباحا صافية بقيمة 601,8 مليون دينار، وتلاه بنك الكويت الوطني بـ600,12 مليون دينار، ثم بنك بوبيان بنحو 96,8 مليون دينار، وتلاه بنك الخليج بـ60,17 مليون دينار.

وتلاها البنك الأهلي الكويتي بصافي أرباح بلغت قيمتها 52,41 مليون دينار، ثم بنك برقان بنحو 46,43 مليون دينار، ثم بنك الكويت الدولي (KIB) بـ23,07 مليون دينار، وبنك وربة بصافي أرباح بلغت نحو 22,4 مليون دينار.

إيرادات التشغيل

وتأتي هذه النتائج الجيدة بدعم من نمو صافي إيرادات التشغيل للقطاع بنسبة 7,2٪ لتسجل 3,93 مليارات دينار لعام 2024، وذلك بقيادة بيت التمويل الكويتي، حيث ارتفع صافي إيراداته التشغيلية بنسبة 11,6٪ لتسجل 1,63 مليار دينار، ثم بنك الكويت الوطني بنمو 7,2٪، لتسجل إيراداته التشغيلية 1,25 مليار دينار.

وارتفع صافي الإيرادات التشغيلية لبنك بوبيان بنسبة 13٪ لتسجل 246 مليون دينار، واستطاعت معظم البنوك المحلية رفع إيراداتها التشغيلية بنسب متوسطة، منها بنك برقان بنسبة نمو 3,3٪ لتبلغ إيرادات التشغيلية نحو 229,04 مليون دينار، ثم البنك الأهلي بنسبة 8,5٪ لتبلغ 200,75 مليون دينار.

وتلاها بنك الخليج بنسبة نمو 4,8٪، لتبلغ إيراداته التشغيلية نحو 199,32 مليون دينار، ثم بنك الكويت الدولي (KIB) بنحو 91,37 مليون دينار بنمو نسبته 25,8٪، وبنك وربة محققا إيرادات تشغيلية بنحو 80,3 مليون دينار بنمو نسبته 25,2٪.

المخصصات

ومن الملاحظ ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض قيمة استثمارات للقطاع المصرفي بنسبة 23٪ خلال عام 2024، لتسجل 454 مليون دينار، بالمقارنة بـ369 مليون دينار في عام 2023، حيث ارتفعت مخصصات بيت التمويل الكويتي بنسبة 82,5٪ لتسجل 214 مليون دينار، وأيضا مخصصات بنك الخليج بنسبة 32٪ لتسجل 37,7 مليون دينار.

بينما كان الانخفاض ملحوظا في مخصصات بنك الكويت الوطني بنسبة 16٪ لتسجل 86,5 مليون دينار، وبنك بوبيان بنسبة 39٪، لتسجل مخصصاته نحو 19,3 مليون دينار.

ورغم ارتفاع أسعار الفائدة، نمت محفظة القروض والتمويل للبنوك الكويتية خلال عام 2024 بنسبة 1٪ لتسجل 70,7 مليار دينار، وكان لذلك نتائجه الإيجابية على صافي إيرادات الفوائد والتمويل للقطاع التي ارتفعت بنسبة 10٪ لتسجل 2,91 مليار دينار. ومن جهة أخرى، انخفضت الإيرادات من غير الفوائد بنسبة 1٪ لتسجل 1,02 مليار دينار.

مسجلاً نمواً نسبته 1,2٪ بالفترة بين 10 يناير و14 فبراير 2025

2,7 مليار دولار قفزة بقيمة سوق المشاريع الكويتي ليبلغ 216 ملياراً

علاء مجيد

كشفت مجلة «ميد» عن أن سوق المشاريع الكويتية سجل خلال الفترة بين 10 يناير الى 14 فبراير 2025 ارتفاعا بنسبة 1,2٪، ليصل إلى 216 مليار دولار، مضيفا بذلك 2,7 مليار دولار إلى قيمته، والتي بلغت 213 مليار دولار في الفترة السابقة.

وحافظت الكويت على المركز الخامس خليجيا، فيما حل السوق السعودي على المركز الأول بمشاريع قيمتها 1,92 تريليون دولار، وجاء في المرتبة الثانية السوق الاماراتي بمشاريع قيمتها 881 مليار دولار مضيفة قيمة قدرها 2,6 مليار دولار، وحلت عمان وقطر في المركزين الثالث والرابع بمشاريع قيمتها 266 مليار دولار و243 مليار دولار على التوالي، فيما حلت البحرين في المرتبة السادسة خليجيا بقيمة 62 مليار دولار.

وذكرت «ميد بروجكتس»، التي تتتبع نشاط المشاريع الإقليمية، أن مؤشر مشاريع الخليج ارتفع بنسبة 1,3٪ في الفترة من 10 يناير إلى 14 فبراير، ما أدى إلى أحدث سلسلة نمو إيجابية للسوق للشهر السادس على التوالي، حيث شهدت جميع دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء البحرين، نموا في سوق المشاريع.

وعلى مدى الأسابيع الخمسة الماضية، ارتفعت قيمة المؤشر في السوق بواقع 47,4 مليار دولار لتصل إلى 3,6 تريليونات دولار، بقيادة القيمة المضافة الكبيرة في مؤشر السعودية وسلطنة عمان، إلى جانب النمو الأوسع داخل سوق دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشارت «ميد» أن سوق المشاريع في عمان ارتفع بنسبة 6,9٪ مضيفا قيمة قدرها 17,3 مليار دولار مدفوعا بإحياء مجمع الدقم للبتروكيماويات الذي تبلغ قيمته 6 مليارات دولار، كما أعلن بيت مسقط للاستثمار وشركة لوبرو الكورية الجنوبية عن خطط لإنشاء منشأة لإنتاج الأمونيا الخضراء بقيمة 4,5 مليار دولار في الدقم.

وفي السعودية، أضاف سوق المشاريع نحو 18,6 مليار دولار، مدفوعا بمشروع «ممر الهيدروجين الأخضر» بقيمة 8 مليارات دولار الذي خططت له شركة «أكوا باور» السعودية وشركة تأمين الطاقة الألمانية لأوروبا، بهدف تطوير قدرة الهيدروجين الأخضر في المملكة للتصدير.

كما أعلنت شركتا «نيوم» و«داتا فولت» عن مشروع مركز بيانات للذكاء الاصطناعي بقيمة 5 مليارات دولار، إلى جانب مجموعة من المشاريع الأخرى بمليارات الدولارات في قطاعي الطاقة والصناعة.

بينما سجل مؤشر مشاريع الخليج الأوسع نطاقا ارتفاعا بنسبة 1,1٪، حيث بلغت قيمته 4,23 تريليونات دولار، والذي يشمل كلا من مؤشر المشاريع العراقية الذي نما بنسبة 0,7٪ ليصل إلى 371 مليار دولار والمؤشر الإيراني زاد بنسبة 0,2٪ ليصل إلى 263 مليار دولار.

تُستكمل بعد استئناف عمل البنوك اليوم الأحد.. وإشعار إيداع الأموال الإثنين

تحويلات الوافدين لبلدانهم «معلقة».. بسبب عطلة البنوك وزيادة الطلب

علي إبراهيم

علمت «الأنباء» عبر مصادر مطلعة أن قطاع الصرافة في الكويت يشهد حالة من التأخير في تنفيذ عمليات تحويل الأموال الخاصة بالوافدين، حيث أبلغت عدد من الشركات عملاءها بأن التحويلات المالية إلى بلدانهم ستستكمل بحلول يوم الاثنين المقبل على أقصى تقدير، وذلك بعدما كانت تلك التحويلات تصل إلى الحسابات الخاصة للعملاء بإشعارات إيداع فورية.

يأتي ذلك مدفوعا بعدة عوامل تزامن تأثيرها مع عطلة الأعياد الوطنية التي امتدت من يوم الثلاثاء 25 أبريل حتى صباح اليوم (الأحد) وتعطلت فيها أعمال المصارف التي تعتمد عليها شركات الصرافة في رفد أرصدتها بالسيولة اللازمة لعملياتها، إذ لم تكن السيولة المتوافرة في أرصدة الشركات بالبلدان التي تعمل فيها كافية لتلبية الطلب غير المتوقع على التحويلات وسط طول مدة الإجازة.

وأكدت المصادر أن الأمر يعتبر حالة استثنائية في السوق، إذ يعتمد على حجم الطلب على التحويلات من قبل العملاء، الأمر الذي تتحوط منه شركات الصرافة دائما، ولكن سلوك المستهلكين يغير المعادلة وسط الطلب المرتفع.

ووفقا للمصادر، فإن من العوامل الأخرى التي ساهمت في تأخر الإيداعات هو الارتفاع الكبير في حجم التحويلات المالية والتي شكلت تحديا لدى العديد من شركات الصرافة والتي استنفد بعضها أرصدته من يوم الأربعاء الماضي، وفي ظل عطلة البنوك لم تتمكن من رفد أرصدتها بمبالغ جديدة لتلبية الطلب المتزايد على التحويلات.

وجاء الطلب المتزايد على تحويلات الأموال مدفوعا بعاملين رئيسيين تزامنا في وقت واحد الأول منهما هو قيام العديد من الشركات بصرف رواتب موظفيها قبل بدء عطلة الأعياد الوطنية، وهو الأمر الذي ضخ معدلات سيولة مرتفعة لدى العملاء الراغبين في إجراء التحويلات المالية، إلى جانب دخول شهر رمضان الكريم في التوقيت ذاته وبدء الوافدين إجراء تحويلاتهم السنوية المرتبطة بالشهر الكريم، ما زاد من الضغط على السيولة المتاحة بأرصدة شركات الصرافة، حيث شهدت الأيام القليلة التي سبقت العطلة الوطنية حركة تحويلات كبيرة من قبل الوافدين الذين سعوا لإرسال الأموال إلى ذويهم في بلدانهم الأصلية.

وأكدت شركات الصرافة لعملائها أن الأموال ستظهر في حسابات المستفيدين بالخارج في موعد أقصاه يوم الاثنين، وذلك بعد أن تبدأ البنوك المحلية عملها اليوم الأحد، إذ تعمل هذه الشركات على تعزيز أرصدتها بالسيولة اللازمة لتسريع عملية التحويلات المتراكمة.

ومع استئناف البنوك لعملها اليوم الأحد، يتوقع أن تعود عمليات التحويل إلى طبيعتها تدريجيا خلال الساعات القادمة، فيما تواصل شركات الصرافة تنسيقها مع المؤسسات المالية لتجنب تكرار هذا النوع من الأزمات مستقبلا.